

Distr.: General
11 December 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والخمسون

٢٥ شباط/فبراير - ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بيان مقدم من الاتحاد الدولي للجامعات، والاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والفنية، وجماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، وجمعية الإغاثة الأرمنية، وجمعية راهبات نوتردام المعلمات، والحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، والحركة العالمية للأمهات، والرابطة الدولية لأخوات الخبة، والرابطة الدولية لراهبات دخول السيدة العذراء، ورابطة الرؤية النسائية، والرابطة النسائية الدولية الأرمنية، والرابطة النسائية لمنطقة المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا، وراهبات مارينول سانت دومينيك، والصندوق المسيحي لرعاية الطفولة، والطائفة البهائية الدولية، وعصبة الناخبات في الولايات المتحدة، ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف،

* E/CN.6/2008/1



ومؤتمر القيادة الدومينيكية، ومؤسسة مؤتمر القمة العالمي للمرأة، والمجلس الدولي للمرأة، والمجلس الدولي للمرأة اليهودية، والمجلس الوطني لنساء الولايات المتحدة، والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، ومنظمة الجمع بين الأطفال من أجل التغيير، ومنظمة راهبات الرحمة في الأمريكتين، ومنظمة الراهبات من أجل المرأة والإيدز في أفريقيا، ومنظمة زونتا الدولية، ومنظمة فيفات الدولية، ومنظمة الكأس المقدسة، ومنظمة يونانيمما إنترناشنال، ونادي إفغرغرين في غانا

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

بيان

يسرنا، نحن المنظمات غير الحكومية المذكورة أعلاه، التي تعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين لصالح المرأة والفتاة كوسيلة لبناء مجتمعات تنعم بالأمن والصحة، أن ندلي بمشاركتنا في موضوع التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ونحن نشدد على أن التمويل من أجل المساواة بين الفتيات والفتيان وتمكين الفتيات يشكل استراتيجية أساسية ورسنية لتنفيذ حقوق الإنسان كافة، وكذلك لإحراز تقدم يمكن قياسه في موضوع الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة.

ونذكر الجميع بأن الواقع العالمي الراهن ما زال مشوبا بشدة وتفشي العنف والخطر للذين يهددان أرواح الفتيات ورفاههن في جميع القارات. و”تمثل عمليات الاتجار والتهریب والاستغلال البدني والجنسي والاختطاف، وكذلك الاستغلال الاقتصادي للأطفال، حتى في أشبع أشكاله، واقعا يعيشه الأطفال يوميا في جميع مناطق العالم، في حين يظل العنف المتزلي والعنف الجنسي ضد المرأة والأطفال من المشاكل الخطيرة“^(١). وتتنافي حالة الضعف هذه التي تكابدها الطفلة مع الالتزام بتحقيق المساواة التامة بين الجنسين. بيد أنه بمقدورنا، بل من واجبنا أن نحسن أداءنا في سبيل بلوغ حقوق الإنسان العالمية.

وسعياً منا إلى إخراج الفتيات إلى دائرة الضوء وبناء عالم صالح للطفلات، فإننا،

نشير إلى أن الحكومات وجهت الانتباه، في الفرع لام من منهاج عمل بيجين، إلى ضرورة القضاء على القوالب النمطية الجنسانية السائدة في العديد من المجتمعات ليتسنى للفتيات تحقيق إمكاناتهن كاملة؛

ونشير أيضا إلى أن الدورة الحادية والخمسين للجنة وضع المرأة أقرت بنقص الاهتمام بالفتيات في مجالي وضع السياسات والبرامج وتخصيص الموارد. وحثت الدورة الحادية والخمسون للجنة وضع المرأة الحكومات على ”... إيلاء اهتمام صريح للطفلة في عمليات وضع الميزانية على جميع المستويات، بما في ذلك استعراضات تخصيص الموارد والإنفاق، بما يكفل تخصيص الموارد الكافية للقضاء على [جميع أشكال] التمييز والعنف ضد البنات“^(٢)؛

(١) قرار الجمعية العامة د-٢٧/٢، المرفق.

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ٧ (E/2007/27-E/CN.6/2007/9).

وعلاوة على ذلك، اعترفت الدورة الحادية والخمسون للجنة وضع المرأة بأن تمكين الفتيات وإشراكهن أمرٌ أساسيٌّ لكسر حلقة التمييز والعنف التي تحفّ بالطفلة، وحثّت الحكومات على تيسير مشاركة الطفلات في جميع المسائل التي تؤثر في حياتهن^(٢)؛

وقد أعلنت حكومات العالم، في وثيقة عالم صالح للأطفال، أنها ”[عازمة] على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الطفلة طوال حياتها، وعلى إيلاء احتياجاتها اهتماما خاصا بهدف تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان الخاصة بها، بما في ذلك الحق في عدم التعرض للقسر والممارسات الضارة والاستغلال الجنسي“^(١). وقطعت كذلك على نفسها وعداً بالعمل على ”تعزيز المساواة بين الجنسين والتساوي في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والتغذية والرعاية الصحية، بما في ذلك رعاية الصحة الجنسية والصحة الإنجابية والقاحات والحماية من الأمراض التي تشكل أهم أسباب الوفيات، و[العمل] على تعميم المنظور الجنساني في كل سياسات وبرامج التنمية“^(١)؛

ووجهت الطفلات اللائي شاركن في الدورة الحادية والخمسين للجنة وضع المرأة انتباهنا بأسلوب بليغ إلى الحالات الخاصة التي تستدعي تخصيص موارد للتخفيف من حدة انتهاكات حقوق الإنسان. ويشمل ذلك حالات من قبيل الفتيات اللائي يعشن في فقر مدقع، والطفلات الجنديات، والطفلات العاملات المستغلات، والفتيات ضحايا الاتجار والإيذاء الجنسي، والفتيات اللائي يتعرضن للاستغلال الجنسي داخل الأسرة، والفتيات ضحايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والفتيات اللائي يعدمن سبل الوصول إلى التعليم الأساسي أو الخدمات الصحية؛

وإذ يشجعنا أن أولئك الطفلات اللائي شاركن في الدورة الحادية والخمسين للجنة وضع المرأة قدمن عروضاً على أساس الحلول، وعُدن إلى مجتمعاتهن المحلية وفي جمعياتهن خطط عمل لتحسين حياة الفتيات؛

وإذ نشير بأمل إلى بدء اليونيسيف الحملة التعليمية لصالح الفتيات المسماة ”٢٥ بحلول عام ٢٠٠٥“، التي ترمي إلى الوفاء بوعدها بتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم؛ وتركز الجهود اللازمة لتسجيل الفتيات في المدارس؛ وتشدد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بقدر يمكن قياسه؛ وتستهدف الحكومات والشركاء المانحين الذين يشكلون جزءاً من الأفرقة الرئيسية المعنية بصنع القرار في مجال السياسات والموارد المؤثرة في تعليم الفتيات؛

وإذ نشدد على ضرورة إتاحة ما يكفي من التمويل وإجراء ما يكفي من التقييم لكفالة التنفيذ الفعال للبرامج سواء عن طريق الحكومات، أو بالشراكة مع وكالات الأمم

المتحدة، أو بتنظيم من المنظمات غير الحكومية، وعلى أن ذلك الضرب من الإنفاق وتخصيص الموارد إنما يحقق فوائد اجتماعية ستولد قوى عاملة متعلمة، ولفيفاً من المواطنين القادرين على المشاركة في المؤسسات الديمقراطية، وأفراداً أصحاء يستطيعون الكد في سبيل تحقيق الصالح العام؛

نوصي الحكومات، بناء على ذلك، بما يلي:

١ - إرساء مقاييس فعالة وشفافة لقياس ما سبق تحديده من أهداف وغايات تتعلق بالطفلة. ويمكن التماس الغايات في شتى الوثائق، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل؛ والفرع لام من منهاج عمل بيجين؛ والهدفان الإثنان للآلفية ٢ و ٣؛ والتعليم للجميع؛ وخطة عمل عالم صالح للأطفال؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢ - وضع استراتيجيات تعليمية شاملة تخصص تمويلاً يمكن التعويل عليه لتحقيق التعليم للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

- إعطاء الأولوية لتعليم الفتيات في المناطق الريفية والمناطق المنكوبة بالفقر؛
- وضع أصول تدريس ومنهجيات متناسبة مع نوع الجنس والأعمار؛
- إتاحة هياكل أساسية تعليمية مناسبة للفتيات، بما في ذلك تحسين المرافق الصحية والمراحيض؛
- تنفيذ برامج إرشادية للفتيات في مجالي تنمية المهارات والتدريب.

٣ - وضع ميزانيات تراعي الاحتياجات الجنسانية وتخصص اعتمادات بشكل صريح لما يلي:

- برامج صحة الفتيات، بما في ذلك مسائل المراهقة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
- برامج لإنهاء الاتجار بالفتيات لأغراض العمل والاستغلال الجنسي؛
- برامج لوضع حد لجميع أشكال العنف ضد الطفلة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وسفاح المحارم، واختيار جنس الجنين قبل الولادة، ووآد الأطفال.

٤ - استحداث عمليات ومحافل داخل الهيئات المعنية بصنع السياسات والقرارات لإتاحة منبر لإسماع أصوات الأطفال، ولا سيما الطفلات. ويمكن للطفلات أن يدلين بمساهمات في المجالات التالية:

- أساليب التعليم وهياكله
- الحد من الفقر
- تجنيد الأطفال
- فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
- الصحة الإنجابية
- إيذاء الأطفال
- الاتجار بالبشر

٥ - كفاءة وصول صانعي السياسات إلى بيانات البحوث الوطنية المصنّفة حسب نوع الجنس والأعمار لكي يتسنى لهم تخصيص اعتمادات ملائمة. ونوصي مصادر التمويل الدولية والمتعددة الأطراف المعنية بالمساواة بين الجنسين بما يلي:

إدراج تمويلٍ من أجل الفتيات والنساء طوال دورة الحياة، عند تخصيصها اعتمادات للمساواة بين الجنسين. ونوصي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بما يلي:

- ١ - إدماج نهج دورة الحياة ضمن جميع البرامج والسياسات والمبادرات المتعلقة بنوع الجنس.
- ٢ - الاضطلاع بإجراءات لتوجيه انتباه الحكومات إلى الوعود المقطوعة في مجال حقوق الإنسان للفتيات، والمطالبة بمساءلة الحكومات وتقييم أدائها.
- ٣ - كفاءة معاملة الفتيات كشريكات في تحديد احتياجاتهن الخاصة وفي وضع السياسات والبرامج والتخطيط لها وتنفيذها وتقييمها بغية تلبية هذه الاحتياجات. وإننا، نحن المنظمات غير الحكومية الموقعة على هذا البيان، نقف على أهبة الاستعداد للانخراط في شراكة مع الدول الأطراف كافة، ومع جميع وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما اليونيسيف، في سبيل جعل العالم صالحاً للطفلة. ونحن نتطلع إلى أن تتمخض هذه الدورة الثانية والخمسون للجنة وضع المرأة عن رسم سياسات قوية وتنفيذها بحزم.